

الكافي في الفقه

[416] يا قرنان أو يا كشخان في كون (1) ذلك استخفاً بالمخاطب وسباً لأمه أو بنته أو أخته أو زوجته فالولاية لهما، فإن مات أحدهما قام ورثته في ذلك مقامه. وإذا كانت الولاية في القذف لثنين فما زاد عليهما فلكل واحد منهما المطالبة بالحد، فإذا أقيم له سقط حق الباقيين، وإن عفا بعضهم سقط حقه وكان لمن لم يعف المطالبة بالحد واستيفاءه والعفو عنه، فإن مات المقذوف وليس له ولي فعلى سلطان الاسلام الأخذ بحقه وليس له العفو. وتوبة القاذف قبل رفعه إلى السلطان وبعده لا تسقط عنه حد القاذف ولا يسقط ذلك إلا بعفو المقذوف أو وليه من ذوي الأنساب. ومن سب رسول الله صلى الله عليه وآله أو أحد الأئمة من آلهم أو بعض الأنبياء عليهم السلام فعلى السلطان قتله، وإن قتله من سمعه من أهل الإيمان لم يكن للسلطان سبيل عليه، وإن أضاف إلى بعضهم قبيحاً جلد مغلفاً لحرمتهم عليهم السلام وثبوت عصمتهم، وقد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: " لا أوتي برجل يزعم أن داود عشق امرأة " أو رياه " إلا حددته حدين حداً للإسلام وحداً للنبوة " (2). فصل فيما يوجب التعزير التعزير تأديب تعبداً سبحانه به لردع المعزى وغيره من المكلفين، وهو مستحق للاخلال بكل واجب وإيثار كل قبيح لم يرد الشرع بتوظيف الحد

(1) كذا في النسخ، ولعل الصحيح: فيكون ذلك.

(2) رواه في المبسوط بهذه العبارة: روي عن علي عليه السلام أنه: لا أوتي برجل يذكر أن داود صادف المرأة إلا جلدته مائة وستين، فإن جلد الناس ثمانون ووجد الأنبياء مائة وستون.